الأمم المتحدة

A/77/441/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
7 December 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 16 (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فرانشيسكا **كاسار** (مالطة)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة عامة بشأن البند 16 من جدول الأعمال (انظر A/77/441، الفقرة 2). واتُّخِذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلسة الثالثة والعشرين، المعقودة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحضر الموجز ذي الصلة[(1)].

ثانيا - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/77/L.7 و A/C.2/77/L.64

2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عرضت ممثلة باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروعَ قرار بعنوان "القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية" (A/C.2/77/L.7).

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرموز التالية: A/77/441 و A/77/441/Add.1 و A/77/441/Add.2 و A/77/441/Add.3 و A/77/441/Add.4 و A/77/441/Add.5.

(1) انظر A/C.2/77/SR.23.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين المعقودة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان معروضا على اللجنة مشروعُ قرار بعنوان "القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية" (A/C.2/77/L.64)، قدمه نائب رئيسة اللجنة، فلاديمير بودو (ترينيداد وتوباغو)، بناءً على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/77/L.7.

4 - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/77/L.64 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

5 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/77/L.64 (انظر الفقرة 8).

6 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة للولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

7 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/77/L.64، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/77/L.7 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

8 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 58/203 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 59/223 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 60/187 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 61/188 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 62/186 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 63/206 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 64/191 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 65/144 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 66/189 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 67/198 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 68/202 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 69/207 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 70/190 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 71/216 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 72/204 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 73/221 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 74/203 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 75/205 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 76/193 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تشير إلى عمل الأمم المتحدة في هذا المجال،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 70/1 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 69/313 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدْعمُها وتكملُها وتساعدُ في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[1]، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوك

(1) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[3]،

وإذ تشير أيضا إلى منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة بتمويل التنمية لعام 2022 وإلى استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي[4] وإلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المعقود برعاية الجمعية العامة،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الدين أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الدين وشفافية الدين وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن أزمات الديون تتسم بتكاليفها الباهظة وآثارها المضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل خاص في الفقراء والضعفاء،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، بوسائل منها أن يظل هو ذاته قادرا على تحمل الدين، وأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلّم بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الدين، ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تلاحظ تزايد نسب الاقتراض المحلي، وإذ تقرّ بأن تطوير أسواق السندات المحلية يمكن أن يساهم في إكساب النظم المالية والضريبية القدرة على الصمود ويخفف من مخاطر أسعار الصرف في أوقات الاضطراب المالي، وإذ تلاحظ في الوقت نفسه أن الإفراط في الاقتراض من النظام المصرفي المحلي يمكن أن يؤدي أيضا إلى تفاقم مواطن الضعف، عن طريق علاقة الارتباط بين النظام المصرفي ومستوى الديون السيادية، في حال وقوع أزمة،

وإذ تكرر التأكيد على أن القدرة على تحمل الدين تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وإذ تشدد على ضرورة الاستمرار، عند تحليل القدرة على تحمل الدين، في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد وأثر الصدمات الخارجية، مثل تقلب أسعار السلع الأساسية والطاقة، والكوارث الطبيعية التي تزداد حدة وتواتراً، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية والمخاطر الناتجة عن استمرار ضعف الاقتصاد العالمي وبطء وتيرة استعادة النمو العالمي والتجارة العالمية، بما في ذلك الأثر الذي يلحق بالتنمية، والقيم السالبة لصافي تدفقات رؤوس الأموال من بعض الاقتصادات الناشئة والنامية، وأوجه عدم المساواة التي يتعرض لها الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المقيمون في المناطق الريفية والنائية، وغيرهم

(3) القرار 303/63، المرفق.

(4) انظر E/FFDF/2022/3.

من الأشخاص الذين يعيشون ظروفا هشة، وإذ تشدّد على أن النمو العالمي ظل يعتمد بشدة على الزيادات غير المسبوقة في كتلة الديون العالمية، وأنه، إلى جانب سرعة اندماج البلدان النامية في الأسواق المالية الدولية، لأغراض منها إعادة تمويل الدين، يجعل عددا متزايدا من الاقتصادات النامية عرضة لردود فعل شديدة الحساسية ومبالغ فيها في الأسواق المالية، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة بذل الجهود لمعالجة أوجه الهشاشة والاختلال النظمية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن لمواجهة هذه التحديات وإحراز مزيد من التقدم في سبيل المحافظة على الطلب العالمي،

وإذ تشدد على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد زيادة كبيرة على الصعيد العالمي إذا حقق كل بلد المساواة بين الجنسين، وإذ تدرك أن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عدم إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هي خسائر كبيرة،

وإذ تسلّم مع القلق بأن أوضاع الديون الخارجية لبلدان نامية عديدة قد استمرت في التدهور في عام 2021، مع نمو أرصدة الدين الخارجي في البلدان النامية بمبلغ قدره 600 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2021 لتصل بذلك إلى مستوى قياسي جديد قدره 11,9 تريليون دولار، وبأنه بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بلغ رصيد الدين 9,7 تريليونات دولار في عام 2021، أي بزيادة نسبتها 8,1 في المائة مقارنة بعام 2020،

وإذ تسلّم مع القلق أيضا بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية شهدت في عام 2021 مزيدا من التدهور في وضع ديونها الخارجية، التي وصلت إلى مستويات قياسية جديدة قدرها 66,1 بليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تكاليف خدمة الدين إلى عائدات الصادرات من 37 في المائة في عام 2019 إلى 41,1 في المائة في عام 2021،

وإذ تسلّم مع القلق كذلك بأن مجموع أرصدة الدين الخارجي في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، زاد في عام 2021 ليصل إلى 2,5 تريليون دولار، أو 30,4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، و 118,3 في المائة من عائدات صادراتها، في حين ارتفعت أرصدة الدين الخارجي لبلدان الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط إلى 7,1 تريليونات دولار، أي ما يصل إلى 26,1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي وإلى 104 في المائة من عائدات صادراتها في عام 2021 وأن ديون البلدان المتوسطة الدخل لم تنمُ بوتيرة أسرع مما كان متوقعا فحسب في السنوات الأخيرة، بل هي ديون أكثر تكلفة وذات تواريخ استحقاق أقصر،

وإذ تسلّم بالدور المهم الذي يؤديه تخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما يشمل إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة الديون وإدارتها وتسويتها،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[(5)]، وإذ تؤكد من جديد أن من الممكن للكوارث الطبيعية الشديدة والصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أن تطرح تحدّيات مباشرة على صعيد ماليات البلدان أو تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الديون، وإذ تلاحظ أن الدائنين العامين قد اتخذوا خطوات لتخفيف التزامات سداد الديون من خلال إعادة جدولة الديون وإلغاء الديون في أعقاب حدوث زلزال أو تسونامي وفي سياق أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وإذ تلاحظ مبادرة

(5) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ التي أطلقتها اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإذ تشـــجع على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات للتخفيف من عبء الديون، مثل استخدام أدوات ربط خدمة الدين السيادي بالحالة الاقتصادية، حسب الاقتضاء، و/أو تدابير أخرى لفائدة البلدان المتضررة على هذا النحو، بقدر الإمكان،

وإذ ترحب بالنداء الذي وجهته مؤخرا المديرة العامة لصندوق النقد الدولي لإعطاء الأولوية لمساعدة البلدان التي تحتاج إلى إعادة هيكلة الديون، بالنظر إلى أن حصة البلدان المنخفضة الدخل المعرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة أو التي تعاني بالفعل منها قد تضاعفت منذ عام 2015،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأن عددا من البلدان التي تمر بأوضـــاع خاصـــة، ولا ســـيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســـاحلية والدول الجزرية الصـــغيرة النامية، وعددا متزايدا من البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات في خدمة ديونها، ولأنه بالرغم من الجهود الدولية المبذولة، يعتبر صـــندوق النقد الدولي أن 60 في المائة من البلدان المنخفضـــة الدخل و 30 في المائة من الاقتصـــادات الناشـــئة تعاني من حالة مديونية حرجة أو هي معرّضـــة بشـــدة لتكون في حالة مديونية حرجة، وأدت أعلى معدلات التضخم المسجلة منذ عقود، وأثر تقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة الدولية إلى زيادة كبيرة في تكاليف خدمة الديون،

وإذ تســـلّم مع القلق بأن مجموع كتلة الدين الخارجي للبلدان النامية، قبل تفشـــي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قد بلغ رقما قياسيا جديدا قدره 10 تريليونات دولار، وأن أعباء الديون الخارجية المتزايدة واصـــلت امتصـــاص حصـــة متزايدة من موارد البلدان النامية، وأن قدرة البلدان النامية على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتزايد مخاطر السوق باستخدام الاحتياطيات الدولية الوقائية ضعفت بشكل متواصل في الوقت نفسه، وإذ تسلم مع القلق أيضا بأن قدرة الاقتصادات على تحمل الدين الخارجي قد تدهورت، وخاصـة بالنسبة لأشد البلدان ضعفا والبلدان ذات الدخل المتوسط طيلة فترة الأزمة، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة العشرين، والموجّهة صوب أشد البلدان ضعفا، والجهود التي يبذلها الدائنون الثنائيون، مثل نادي باريس وصـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لمواجهة التحدّيات المتصـــلة بالقدرة على تحمل الدين، وإذ تشـــجّع هذه الجهات على مواصـــلة عملها الهادف إلى التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية – الاقتصـــادية وزيادة تكاليف المعيشـــة في قدرة البلدان المدينة على تحمل الدين،

وإذ تســـلّم بأهمية القدرة على تحمل الدين لكفالة ســـلاســـة الانتقال في البلدان الآخذة في الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وللبلدان التي خرجت منها بالفعل،

وإذ تشدد على أن معالجة التحديات المتزايدة في سبيل قدرة البلدان النامية على تحمل الدين تحتاج إلى دعم دولي في شكل مساعدة إنمائية رسمية وجهود متعددة الأطراف منسقة لتوفير تمويل إنمائي طويل الأجل ومنخفض التكلفة، فضلا عن تعزيز تعبئة الموارد المحلية، التي هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لدى البلدان بمختلف تصنيفاتها،

وإذ تحيط علما بالمبادئ التوجيهية العملية للتمويل المســـتدام التي تروج لها مجموعة العشـــرين، وتحث مجموعة العشرين على أن تواصل التعاون على نحو يشمل الجميع ويتسم بالشفافية مع سائر الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل لكي تكفل تكميل مبادرات المجموعة أو تعضيدها منظومة الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية العملية،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى جهود منسقة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول وشفاف ومستدام،

وإذ تلاحظ بقلق أن بلدانا في جميع أرجاء العالم ما زالت تتصدى لأزمات متعددة منها كوفيد-19، وتغير المناخ، والتوترات الجغرافية السياسية والنزاعات التي زادت من ضراوة التحديات الغذائية والمالية، وقوضت التعافي الشامل للجميع والقضاء على الفقر، بينما يؤدي تزايد تفادي المخاطر إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج اقتصادات الأسواق الناشئة، مما يؤثر بشكل ضار على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاكتساب القدرة على تحمل الديون،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[6]؛

2 - ***تشدد*** على الأهمية الخاصة لإيجاد حلول فعالة وشاملة ودائمة في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

3 - ***تسلّم*** بأهمية التحديات وأوجه الضعف، وبخاصة الجديدة والناشئة منها، فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي نتيجة التغييرات الهيكلية التي طرأت على التكوين العام للديون، والنمو السريع لديون القطاع الخاص في العديد من البلدان الناشئة والبلدان النامية، وتزايد استخدام أدوات ونهج جديدة في تمويل الديون؛

4 - ***تلاحظ*** الشواغل المتزايدة بشأن سرعة ارتفاع ديون الشركات وارتفاع خطر التعرض لتقلبات الأسواق المالية الدولية وسرعة نمو أعباء خدمة الديون باعتبارها من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات مالية وأزمات ديون، وما يستتبعه ذلك من ضرورة تنسيق الاستجابات السياساتية؛

5 - ***تؤكد*** الحاجة إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية في تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحمل عبئها وتنفيذ التدابير الرامية إلى اكتساب القدرة على الصمود للحد من خطر العودة إلى الوقوع

(6) انظر A/77/206.

في أزمة ديون أخرى، آخذة في اعتبارها التحديات التي تشكلها البيئة والمخاطر الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالقدرة على تحمل عبء الديون في عدد متزايد من البلدان النامية؛

6 - ***تقر*** بالدور الذي يؤديه الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين، الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتحيط علما بتفعيله في عام 2018، ومواصلة تعزيز أطر تقييم القدرة على تحمل الدين، بما يتفق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7] والتحول الهيكلي على المدى الطويل؛

7 - ***تكرر تأكيد*** ضرورة عدم الاستعانة بمؤشر واحد لإصدار أحكام نهائية بشأن قدرة بلد ما على تحمل الدين، وفي ضوء التحديات وأوجه الضعف الجديدة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي، حسبما يتبين من أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتحليلات الأخيرة التي اشترك في إعدادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتؤكد الحاجة إلى تحسين جمع البيانات ونوعيتها في مجالات تشمل الدين العام المحلي والديون الخاصة المحلية والخارجية، فضلا عن السمات القانونية والتنظيمية، مثل الملكية وتقويم العملة والولاية القضائية وفقا للأولويات الوطنية، وهذا بالإضافة إلى الانتهاء من الأعمال الجارية بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

8 - ***تكرر أيضا تأكيد*** ضرورة توافر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون لأغراض منها بناء نظم للإنذار المبكر بهدف الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات وإصدارها، حيثما يكون ذلك مناسبا، وترحب بالعمل الجاري الذي تقوم به المؤسسات المعنية من أجل استخدام أدوات مبتكرة لرصد الضائقة المالية في البلدان النامية ودعوة المؤسسات المعنية إلى النظر في إنشاء سجل مركزي للبيانات يشمل معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الديون، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في ذلك الصدد؛

9 - ***تشجع*** منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المعنية الأخرى، بما فيها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على مواصلة إجراء أنشطة تحليلية وتقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية إلى الحكومات، بناء على طلبها، في مجال إدارة الديون وتشغيل قواعد البيانات وتعهدها، وتشير في هذا الصدد إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن يواصل القيام بعمله التحليلي والسياساتي وتقديم المساعدة التقنية في المسائل المتعلقة بالديون، بما يشمل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بحيث لا يقتصر ذلك على إدخال التحسينات على توقيت ودقة عملية تسجيل البيانات المتعلقة بالديون، بل يمتد إلى توسيع نطاق تغطية بيانات ديون القطاع العام وغيرها من البيانات ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص صكوك الديون غير المسجلة أو الخفية حتى الآن، والالتزامات الطارئة، وصكوك الديون الأكثر تعقيدا؛

10 - ***تؤكد*** ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية بين جميع المقرضين والمقترضين للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها، بما في ذلك تقييم الديون الوطنية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشجع على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، عن عمليات الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين

(7) القرار 1/70.

والمقترضين، وتحيط علما بمبادرة منتدى باريس التي تجمع الجهات السيادية الدائنة والمدينة تحت سقف واحد لتبادل الآراء والمعلومات والتشجيع على زيادة شفافية الدين والحفاظ على القدرة على تحمل الدين؛

11 - ***تسلّم*** بأن القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وإدارة الدين على نحو يمكن تحمله، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تدعم أيضا إيجاد فرص العمل، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية، ومن ثم فهي تتوقف على تهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات، تفضي إلى تحقيق التنمية، وتسلم أيضا بضرورة مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، من خلال اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى إيجاد القدر الكافي من الأموال لتمويل الديون، وأدوات التسوية من قبيل تخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، ودعم إدارة الديون بشكل سليم؛

12 - ***تلاحظ بقلق*** أن بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لم تشارك في المبادرات الحالية لتخفيف عبء الديون لديها حاليا أعباء ديون كبيرة يمكن أن تضع قيودا على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يدل على ضرورة النظر، حسب الاقتضاء، في وضع مبادرات أقوى لإدارة الدين فيما يخص تلك البلدان، وتشدد على أهمية القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل لمعالجة مسألة الديون، بما فيها الديون غير التابعة لنادي باريس؛

13 - ***تشدد*** على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط التخفيف من عبء الديون لن تكون قادرة على التمتع بكامل المزايا المتاحة ما لم يسهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، في تسويات الديون، حسب الاقتضاء، لضمان قدرة تلك البلدان على تحمل الدين، وتدعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، ممن لم يشاركوا حتى الآن مشاركة كاملة في مبادرات التخفيف من عبء الديون، إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بطرق منها المساواة في المعاملة بين البلدان المدينة التي أبرمت مع الدائنين اتفاقات للتخفيف من عبء الديون إلى درجة يمكن تحملها؛

14 - ***تؤكد*** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، وتقر بأن المبادرات الرامية إلى إدارة الديون بشكل سليم يمكن أن يكون لها دور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في أنشطة تتسق مع المساعي الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ومع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتحث البلدان في هذا الصدد على استخدام الموارد المفرج عنها من خلال مبادرات التخفيف من عبء الديون، وبخاصة من خلال إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف، مع الحرص في الوقت نفسه على الإبقاء على الديون عند مستويات يمكن تحمّلها عن طريق الإدارة المالية الحصيفة، وذلك في سياقات شتى منها خطة عام 2030، وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية؛

15 - ***تلاحظ*** أن البلدان يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد سداد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية لأزمة الديون وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛

16 - ***تقر*** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء مزيد من المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة شواغلها الوطنية المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لهذه البلدان؛

17 - ***تسلّم*** بأن الأثر الضار للكوارث على قدرة العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل على تحمل الديون يستدعي مزيدا من الاهتمام وأن الحفاظ على القدرة على تحمل الدين الخارجي يتطلب تمويلا مسبقا من أجل التخفيف على نحو منظم من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها، فضلا عن الإفصاح عن مخاطر الكوارث لتجنب استفحال حالة المديونية الحرجة، كلما أمكن ذلك، وتسلّم، في هذا الصدد، بأن العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل لها إمكانيات محدودة للحصول على التمويل اللازم للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل اكتساب القدرة على الصمود قبل وقوع الكوارث وبعد وقوعها، وتلاحظ في الوقت نفسه فوائد صكوك الدين التي تراعى فيها القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

18 - ***تسلّم أيضا*** بأن استخدام الدين العام والاقتراض الخارجي المتجدد من أجل استيعاب أثر كارثة طبيعية قد يؤدي، في بعض الحالات، إلى زيادة عبء خدمة الدين بالنسبة للبلدان النامية ويحد من نموها وقدرتها على الاستثمار في تدابير بناء القدرة على الصمود الطويل الأجل، وتقر كذلك بأنه، مع كل كارثة جديدة، تزداد أوجه الهشاشة المالية وتضعف قدرات الاستجابة المحلية؛

19 - ***تسلّم كذلك*** بأهمية إنشاء أطر قانونية وتنظيمية قوية مناسبة وطنيا للاقتراض المستدام على الصعيد الوطني والبلدي تستند إلى إدارة الدين على نحو يمكن تحمله، وتدعمها إيرادات وقدرات كافية، عن طريق الجدارة الائتمانية المحلية فضلاً عن أسواق الدين البلدية المستدامة الموسعة عند الاقتضاء، وفي هذا الصدد، تشدد على أهمية إنشاء جهات وسيطة مالية ملائمة للتمويل الحضري، مثل صناديق التنمية الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية أو المصارف الإنمائية، بما في ذلك آليات التمويل المشترك، التي يمكن أن تحفز التمويل العام والخاص والتمويل الوطني والدولي؛

20 - ***تشدد*** على أهمية الجهود المتعددة الأطراف من أجل التصدي للتحديات المتزايدة التعقيد العابرة للحدود التي لها آثار خطيرة على التنمية والقدرة على تحمل الديون؛

21 - ***تقر مع التقدير*** بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين، ولا سيما تحت رئاسة المملكة العربية السعودية ورئاسة إيطاليا ورئاسة إندونيسيا، لمواصلة التشجيع على اتخاذ تدابير متعلقة بالديون وتنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين، وتدعو جميع الدائنين الثنائيين الرسميين إلى تنفيذ هذه المبادرات تنفيذا كاملا وبطريقة شفافة، مع الإشارة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك تلبية احتياجات البلدان غير المشمولة بالمبادرات الحالية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وتؤكد من جديد في هذا الصدد الحاجة الملحة المتزايدة للتعامل ليس فقط مع مسألة السيولة، بل أيضا مع مخاطر الملاءة المالية، و:

(أ) ترحب بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021، وتوصي باستكشاف خيارات طوعية أخرى متصلة بحقوق السحب الخاصة من شأنها أن تلبي احتياجات البلدان النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وتثني على البلدان التي تعهدت بتقديم ما قدره 81,6 بليون دولار من خلال التوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة أو المساهمات المكافئة، وتدعو إلى مزيد من التعهدات من قبل جميع البلدان التي تتوفر لها الإرادة والقدرة للقيام بذلك من أجل تحقيق الطموح العالمي المتمثل في توفير 100 بليون دولار في المجموع من التبرعات المخصصة لأشد البلدان احتياجا، وتحيط علما مع التقدير بتفعيل الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان المؤهلة للاستفادة منه في التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلا على مستوى الاقتصاد الكلي، وتلاحظ أن ضمان القدرة على تحمل الدين وتأمين السيولة يمكن أن يؤديا دورا هاما في تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) توصي بمساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون الطويلة الأجل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء، تحسينا لقدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) توصي أيضا بتيسير معالجة الديون في الوقت المناسب وبشكل منظم بمشاركة جميع الدائنين على نطاق واسع، بما في ذلك الدائنون من القطاع الخاص بشروط قابلة للمقارنة، وتشدد على ضرورة تعزيز تبادل المعلومات بين المدينين والدائنين، في الأجل المتوسط وحسب الاقتضاء، وتحليل القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، استنادا إلى بيانات شاملة وموضوعية وشفافة وموثوق بها، وإلى التعاون التقني الذي يراعي متطلبات التنمية المستدامة وخطة عام 2030، وتؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود الدولية والتعاون الدولي والاستجابة للدعوة إلى تخفيف عبء الديون عن طريق معالجة عجز البلدان النامية المثقلة بالديون عن تسديد الديون في الأجل القريب وقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل؛

22 - ***تسلّم*** بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والشامل والتنمية المستدامة وتطوير قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي، بوسائل منها الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية والآثار المترتبة عليها في هذا الصدد؛

23 - ***تسلّم أيضا*** بما للتصنيفات الائتمانية من دور هام في النظام الإيكولوجي لأسواق رأس المال، حيث إنها تزود الدائنين والجمهور بتقييمات للمخاطر النسبية لتخلّف المدين عن السداد، وتقرّ بأن تخفيض التصنيفات قد يؤثر سلبا على رأي المقرضين وحملة السندات ويؤدي إلى زيادة تكلفة الديون المستقبلية ويقلّل من توافرها، وبأنه من المهم أن تكفل وكالات التصنيف الائتماني موضوعية واستقلال تصنيفاتها واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة، بما في ذلك من خلال أخذ المؤشرات الإنمائية والاجتماعية والبيئية وآثار الصدمات الخارجية بعين الاعتبار في تصنيفاتها بقدر ما يكون لهذه العوامل تأثير على مخاطر الديون، مع ملاحظتها في هذا الصدد الاجتماع الرفيع المستوى حول دور وكالات التصنيف الائتماني في تنفيذ خطة عام 2030؛

24 - ***تكرر التأكيد*** على وجوب أن يعمل المدينون والدائنون سويًّا على نحو شفاف لدرء حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحمّلها ولإيجاد الحلول لتسويتها، وعلى أن الحفاظ على مستويات من الدين

يمكن تحملها مسؤولية تقع على عاتق البلدان المقترضة، وتسلم بأن على الجهات المُقرضة أيضا مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتحيط علما في هذا الصدد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وتدرك المتطلبات المنطبقة المنصوص عليها في سياسة صندوق النقد الدولي المتعلقة بحدود الديون و/أو سياسة البنك الدولي المتعلقة بالاقتراض بشروط غير ميسرة والضمانات التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نظامها الإحصائي لتعزيز قدرة البلدان المتلقية على تحمل الديون، وتعقد العزم على العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية، بالاستفادة من المبادرات القائمة؛

25 - ***تدعو*** إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات ديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها عن طريق تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين مثل مقايضة الديون، بما في ذلك تحويل الديون إلى أسهم في مشاريع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك صكوك مقايسة الديون؛

26 - ***تشير*** إلى انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بربادوس وجنيف في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وعهد بريدجتاون[8]، وتشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بمواصلة الاضطلاع بأعماله التحليلية والسياساتية وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بمسائل الدين لأغراض منها الترويج لسياسات تدعو إلى المسؤولية والاستدامة والشفافية في الإقراض والاقتراض السياديين، حسب الاقتضاء وتعزيز كفاءة النظام الاقتصادي العالمي والقدرة على تحمل الدين من أجل تحقيق خطة عام 2030 في البلدان النامية؛

27 - ***تعرب عن قلقها*** إزاء قدرة الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات على تعطيل إرادة الغالبية العظمى من أصحاب السندات التي تقبل بعملية إعادة هيكلة لالتزامات بلد ما يمر بأزمة ديون، بالنظر إلى احتمال حدوث آثار أوسع نطاقا في بلدان أخرى، وتلاحظ الخطوات التعاقدية والتشريعية التي اتّخذتها البلدان سعيا إلى منع تلك الأنشطة، وتشجع جميع الحكومات على اتخاذ إجراءات في ذلك الصدد، حسب الاقتضاء، وعلاوة على ذلك، تحيط علما بالمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون؛

28 - ***تشجع*** الحكومات على أن تضع في اعتبارها قدرة الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات على عرقلة عمليات إعادة هيكلة الالتزامات الواقعة على عاتق البلدان التي تمر بأزمات ديون، وتشجع الدائنين والمدينين على العمل معاً من أجل وضع اتفاقات السندات تبعا لذلك؛

29 - ***ترحب*** بالإصلاحات التي أُدخلت على شروط المساواة في المعاملة والعمل الجماعي التي اقترحتها رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية، وأيدها صندوق النقد الدولي، للحد من ضعف الجهات السيادية إزاء الدائنين الرافضين، وتشجع البلدان على اتخاذ مزيد من الإجراءات لإدراج تلك الشروط في كل ما تصدره

(8) TD/541/Add.2.

من سـندات، وترحب باسـتمرار العمل الذي يقوم به صـندوق النقد الدولي من أجل رصـد مدى الأخذ بها، وبحث الخيارات المتاحة لحل مسألة التعامل مع أرصدة الديون غير المسددة دون تلك الشروط؛

30 - ***تشـير*** إلى أن الأمم المتحدة، بوصـفها هيئة عالمية حكومية دولية، قد أتاحت دوماً منبرا لكل من الدائنين والمدينين من أجل مناقشـة سـبل تحسـين القدرة على تحمل الدين الخارجي، وتحيط علما بالمناقشة الفنية المتخصصة بين الجهات المؤسسية الرئيسية المعنية بشأن سبل تحسين القدرة على تحمل الدين وإعادة هيكلة الديون خلال منتدى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022، وتدعو في هذا الصـدد إلى مواصـلة التعاون الجاري فيما بين المؤسـسـات المالية الدولية، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، وبخاصـة صـندوق النقد الدولي، وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصـلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وسائر المنتديات ذات الصلة، وفقا لولاية كل منها، وعملا بالقرارات ذات الصلة بهذه المسألة؛

31 - ***تشير أيضا*** إلى إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتحيط علما بدورته الخامسـة التي عُقدت في آذار/مارس 2022، حيث كان من بين البنود المطروحة للتداول بشـأنها الأولويات السـياسـاتية لحشـد التمويل للتنمية المسـتدامة بعد جائحة كوفيد-19، وتشير إلى طلب عرض عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصـفه مسـاهمة منتظمة في منتدى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقا لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

32 - ***تكرر*** دعوة رئيس الجمعية العامة والأمين العام إلى إيلاء الاعتبار المناسـب للدور المحوري الذي يؤديه الحفاظ على الاسـتقرار المالي واسـتقرار الاقتصـاد الكلي للبلدان النامية وتيسـير ذلك الاسـتقرار، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون، ودعم بيئة اقتصـادية ومالية وتنظيمية محلية ودولية مواتية ومناسبة لوسائل تنفيذ خطة عام 2030، وتدعو في هذا الصـدد جميع الجهات المؤسـسـية الرئيسـية المعنية، بما في ذلك صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى دعم هذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

33 - ***تشـجع*** الدول الأعضـاء ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصـندوق النقد الدولي والجهات المعنية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية على زيادة المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون، بما في ذلك تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها وتوخّي شفافية الدين، وعلى توفير المزيد من تنسيق المشورة، من أجل تقديم تلك المساعدة التقنية، بناء على الطلب، وكفالة التآزر مع كامل مجموعة آليات إدارة الديون؛

34 - ***تدعو*** البلدان المانحة، بمراعاة تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصـة بكل بلد، إلى مواصـلة توفير التمويل بشـروط ميسـرة وفي شـكل منح للبلدان النامية، الأمر الذي يمكن أن يسـهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسـط والبعيد، وتلاحظ قيام صـندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان النامية المؤهلة من فوائد الدين في شكل قروض دون فائدة؛

35 - ***تدعو*** المجتمع الدولي إلى مواصـلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها، سـواء في المراحل الأولى أو المراحل النهائية، باعتبار تلك الإدارة جزءا لا يتجزأ من اسـتراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، وعن

طريق دعم المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للدعاوى القضائية المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة بيانات الديون بين الدائنين والمدينين حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها؛

36 - ***تطلب*** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تكثيف التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات وبنظم رصد الإنذار المبكر في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين بهدف الإسهام في تنفيذ خطة عام 2030، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام بذلك، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى؛

37 - ***تدعو*** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في إطار من التعاون والحوار الشامل للجميع مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الدولية المعنية، بمواصلة عمله في المجالين التحليلي والسياساتي ومجال التعاون التقني والمجال الإحصائي، وأن يعزّز إسهاماته الهادفة إلى تعزيز الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل في البلدان النامية، مع مراعاة تأثير الاحتياجات الاستثمارية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 المستمرة وغيرها من الأزمات العالمية، وفقا لعهد بريدجتاون؛

38 - ***تهيب*** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي؛

39 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمّن تقريره معلومات عن التقدم المحرز في التدابير الدولية المتخذة للتعجيل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[9] وخطة عام 2030 فيما يتعلق بمسائل الديون والقدرة على تحملها وما يتصل بذلك من جهود للتعافي من جائحة كوفيد-19، وكذلك آثارها على القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، وأن يضمّنه توصيات عملية في هذا الصدد، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند الفرعي المعنون "القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، ما لم يُتفق على غير ذلك.

(9) القرار 313/69، المرفق.